وعلى أثر عودة الوفد خالي الوفاض، على الرغم من تأكيدات اقطابه ان القضية الفلسطينية اصبحت من القضايا العالمية التي تهتم لها الامة الانكليزية[٢٩]، فقد شهدت الحركة الوطنية الفلسطينية سبع سنوات عجافاً، امتدت طوال الفترة ما بين ١٩٢٣ ـ ١٩٢٩، «مما ساعد اليهود على تدعيم أسس كيانهم المستقل في فلسطين وترسيخه، واقامة مختلف المؤسسات الجديدة»[٣٠]. ففي الفترة التي تلت انعقاد المؤتمر السادس في سنة ١٩٢٣، لم تمارس اللجنة التنفيذية نشاطاً ملحوظا، وبقيت متراخية حتى انعقاد المؤتمر السابع في حزيران (يونيو) ١٩٢٨[٣١]. ويعود هذا الى عوامل عدة، منها «ان اقرار الانتداب على فلسطين بصورة قطعية، في نهاية الامر، وتثبت الحكم البريطاني في البلد، اقنعا العرب وزعماءهم بأن معارضتهم لتلك الاجراءات لم تجد نفعاً، وان طلباتهم بشأن الاعتراف باستقلال فلسطين، واقامة حكومة وطنية فيها، ليست سهلة المنال»[٣٢].

من جهة أخرى، شهدت تلك الفترة تراجعاً ملحوظاً في النشاط الصهيوني. وتجلى ذلك في تراجع نسبة المهاجرين الى فلسطين. اذ خلال سنة ١٩٢٥، دخل فلسطين نحو ٣٣٨٠٠ مهاجر، انخفض عددهم في السنة التالية، وهي السنة الاولى للازمة، الى ١٣١٠٠، ثم الى ٢٧٠٠ سنة ١٩٢٧، والى ٢٢٠٠ سنة ١٩٢٨؛ وازداد، في مقابل ذلك، عدد النازحين عن فلسطين، فوصل سنة ١٩٢٦ الى نحو ٧٤٠٠ نازح، أي ٥٦ بالمئة من المهاجرين خلال تلك السنة، ثم الى ٥٠٠٠ سنة ١٩٢٧، اي نحو ضعفي عدد المهاجرين الذين دخلوا البلد خلال تلك السنة، التي كانت أسوأ السنوات من حيث قلة الهجرة، طوال فترة الانتداب البريطاني. اما في السنة التالية، ١٩٢٨، فقد تعادل عدد المهاجرين والنازحين؛ ثم راحت الهجرة تعود الى وضعها الطبيعي، ابتداء من سنة ١٩٢٩[٣٣]. وترافق ذلك مع انخفاض حركة شراء الاراضي الفلسطينية، بشكل ملحوظ، من قبل الوكالة اليهودية، الامر الذي خلق لدى القيادة السياسية الفلسطينية، آنذاك، شعوراً بالاطمئنان، والتراخي ازاء الخطر الصهيوني؛ وتصورت ان أجل الحركة الصهيونية قصير ولا يبعث على الخوف. ومثل هذا التصور تضمّنه «تقرير بيل»؛ اذ جاء فيه «انه من المعقول ان السبب الرئيس للهدوء والاذعان العربيين، انما كان لسبب الانحطاط الحاد في خطط ومصير الوطن القومي اليهودي»[٣٤]. وساعد هذا القصور على انفتاح القيادة السياسية الفلسطينية على الانتداب البريطاني، الى درجة «أصبح فيها اطلاق صفة الوطنية على من يتصل بالانكليز ويتعاون معهم أمراً مقبولاً»[٣٥].

وعبر أجواء الركود والاطمئنان والانفتاح على سلطات الانتداب، ازدادت حدة التفسخ السياسي الداخلي، وعمقت هوة الخلافات بين الاطراف الوطنية الفلسطينية، بشقيها، المجلسيين والنشاشيبين؛ وادت هذه الخلافات «الى حالة شبه شلل، مما ساهم في استمرار الركود السياسي في فلسطين»[٣٦]. وبلغ اطمئنان اللجنة التنفيذية حداً أصبحت فيه تلك اللجنة تفكر وتقرر اموراً تتعلق بشؤون الاعمال والتجارة، وكأن البلاد تعيش حالة استقرار طويل. فقد نص القرار ٢١ من قرارات المؤتمر السادس سنة ١٩٢٣، على «مطالبة الحكومة باطلاق ايجار العقارات»؛ ودعا القرار ٢٢ الى تحقيق الضرائب؛ بينما طالب القرار ٢٧ «باستنهاض همم المهاجرين في اميركا لتنفيذ فكرة المصرف الزراعي الوطني في فلسطين، وباجتذاب رؤوس اموال من مصر ومن المهاجرين من اميركا لمشاريع اقتصادية أخرى»[٣٧].

وتميزت الممارسات السياسية للجنة التنفيذية، خلال هذه الفترة، بالضعف وفقدان ما كان لها من زخم في المرحلة الاولى من تأسيسها (١٩٢٠ ـ ١٩٢٣). واستمرت وتيرة انحدارها حتى هبّة البراق سنة ١٩٢٩، التي اسهمت كثيراً في وضع حد، ولو الى حين، لحالة التنافس الداخلي، والركود